الأمم المتحدة S/2013/3

مجلس الأمن

Distr.: General
3 January 2013
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن سوف يقوم، في إطار رئاسة باكستان للمجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بعقد مناقشة مفتوحة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بشأن اتباع نهج شامل إزاء مكافحة الإرهاب. وفي سبيل المساعدة على توجيه المناقشات المتعلقة بالموضوع، أعدت باكستان المذكرة المفاهيمية المرفقة (انظر المرفق).

وأكون ممتنا للغاية لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مسعود **خان**

070113 070113 13-20082 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

ورقة مفاهيمية يستعان بها في المناقشة المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن اتباع نهج شامل إزاء مكافحة الإرهاب

(١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)

مقدمة

يشكل الإرهاب الدولي تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. فهو آفة عالمية يجب على المجتمع الدولي أن يصطف للتصدي لها. وما زالت الطبيعة المعقدة لظاهرة الإرهاب تطرح تحديات متعددة. وقد شهد العديد من مناطق العالم زيادة في الأنشطة الإرهابية. وتمثل الجماعات الإرهابية التي لها دوافع وتوجهات أيديولوجية مختلفة، والتي تتبع تكتيكات مبتكرة وتكنولوجيات جديدة، تحديا مستمرا. ويبرز استخدام أحدث التقنيات والموارد الإلكترونية لتمويل الإرهاب والتخطيط له وتجنيد من يرتكبه ضرورة اتخاذ خطوات فعالة من جانب جميع الدول الأعضاء.

وقد شهد العقد الماضي تعاونا دوليا كبيرا ضد الإرهاب. وتشير الخبرة إلى ضرورة التصدي الشامل والمنسق والمتسق على الصُعُد الوطنية والإقليمية والدولية من أجل مكافحة الإرهاب بشكل فعال.

وستقوم باكستان، في أثناء رئاستها لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بعقد مناقشة مفتوحة في ١٥ كانون الثاني/يناير تركز بشكل خاص على اتباع نهج شامل لمكافحة الإرهاب.

معلومات أساسية

اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٦، واستعرضتها ثلاث مرات. وأنشأت الجمعية فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لتيسير التنسيق والاتساق وتقديم المساعدة في تنفيذ الاستراتيجية (قرار الجمعية ٢٩٧/٦٤). وتتألف فرقة العمل من ٢٩ من كيانات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية. ويساهم كل كيان في جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي، في ضوء ولايته.

وقد عززت القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) والقرارات اللاحقة، الإطار الذي أرسته مختلف الصكوك القانونية لصون السلام والأمن الدوليين ومنع الأعمال الإرهابية. ولا تقتصر آليات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية، مثل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، على إجراء تقييم لحالة تنفيذ القرارات ذات الصلة، ولكنها أيضا تساعد الدول على اتخاذ تدابير لمنع الإرهاب. وتؤدي حلقات العمل التي تنظمها المديرية التنفيذية وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في أجزاء مختلفة من العالم دورا هاما في الوقوف على أوجه النقص في القدرات المتصلة بمكافحة الإرهاب في البلدان المختلفة وسدها.

الأهداف

النهج الشامل

على الرغم من وجود آلية مفصلة للتعاون بين الدول على الصُّعُد دون الإقليمية والإقليمية والدولية، فقد تباينت النتائج التي أسفرت عنها جهود المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. وتسببت موجة من الأعمال الإرهابية خلال العقد الأخير في زيادة إدراك أن الإرهاب لا يمكن هزيمته بالوسائل العسكرية وتدابير إنفاذ القانون فحسب. فاستشراء خطر الإرهاب إنما يؤكد الحاجة إلى اتباع نهج أكثر إبداعا وشمولا في مكافحة الإرهاب.

ومن شأن ذلك النهج الذي يتسم بالتعاون المتعدد الأوجه، والجمع بين طائفة متنوعة من الأساليب التقليدية – التي تشمل الأساليب السياسية والإنمائية والقانونية والمتصلة بحقوق الإنسان – أن يكون مفيدا في معالجة هذا الخطر. وينبغي معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب وجميع العوامل ذات الصلة في أي سياق معين. وثمة ضرورة لفهم العوامل التي تدفع الأفراد إلى أعمال العنف الإرهابية. وينبغي السعي إلى تحقيق التكامل بين نُهج مكافحة الإرهاب على صعيدي السياسات والتنفيذ على حد سواء.

ويمكن أن تركز المناقشة، في جملة أمور، على الجوانب المحددة في سياق النهج الشامل.

تمويل الإرهاب

يجب أن يظل التصدي لتمويل الإرهاب من الأولويات القصوى للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وقد قامت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف بعمل هام في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. غير أن الإرهابيين أيضا قد تكيفوا مع الظروف الجديدة

وغيروا أساليبهم في جمع الأموال وتخزينها ونقلها. وثمة حاجة إلى تضافر الجهود من أجل التصدي لأخطار تمويل الإرهاب، بما في ذلك منع إساءة استخدام الإرهابيين للقطاع غير الربحي. ومن المهم أن يتم اتباع هذه التدابير بطريقة تحترم الحريات والممارسات الدينية، بما في ذلك التبرعات الخيرية وكذلك المساعدات الغوثية والإنسانية.

وقد اعتمد الإرهابيون بشكل متزايد على النشاط الإجرامي لجمع الأموال. وتعد تجارة المخدرات مصدرا مهما من مصادر التمويل لمختلف الجماعات الإرهابية. وثمة حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في تقويض الصلات التي توجد، في بعض الحالات، بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسلائفها، والإنتاج غير المشروع للمواد المخدرة، والأنشطة المالية ذات الصلة بالمخدرات. ومن المهم أن تشتمل أنشطة التعاون الفعال بين الدول الأعضاء على تبادل المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب بشأن تمويل الإرهاب من جميع المصادر، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات.

تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

حققت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أمورا من بينها أنها أبرزت أهمية معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. وتشمل تلك الظروف وجود صراعات طال أمدها دون حل، وتجريد ضحايا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره من إنسانيتهم، وانعدام سيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والاستبعاد السياسي، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، والافتقار إلى الحكم الرشيد. ويجب أن تنفذ جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بجميع جوانبها.

وثمة حاجة لتحديد أوجه القصور في قدرات الدول. وقد تشمل احتياجات بناء قدرات الدول تدريب الموظفين، وشراء المعدات اللازمة، وإنشاء الهياكل الأساسية المادية. وتضمن الهياكل الأساسية المادية القدرة التكنولوجية للدولة على القيام بجملة أمور من بينها رصد الأنشطة الإرهابية وجمع المعلومات الاستخبارية عنها والقبض على الإرهابيين.

وتشكل مساعدة ضحايا الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره، وتوفير الدعم لهم ولأسرهم للتغلب على مشاعر الفقدان والحزن، أمورا مهمة في سياق جهود مكافحة الإرهاب بشكل عام. ويستحق الدور الذي يمكن أن تقوم به شبكات الضحايا والناجين هذه في مجال مكافحة الإرهاب قدرا من التركيز. وقد بذلت الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، جهودا جديرة بالذكر واضطلعت بأنشطة في هذا الميدان.

الأمن والتنمية

شجعت جهود السعي إلى تعميق فهم عملية مكافحة الإرهاب على زيادة التركيز على أهمية التنمية والأمن بوصفهما موضوعين هامين تقتضيهما سياسة مكافحة الإرهاب. وهما أمران يعزز كل منهما الآخر ويستحقان دراسة متأنية. وتتمثل الأهمية الاستراتيجية لنهج التنمية والأمن في أنه نهج وقائي ويتوافق مع الاحتياجات الأساسية للوجود البشري، بالنظر إلى أن الهدف الطويل المدى لأي استراتيجية لمكافحة الإرهاب هو حماية أرواح الشعب وسلامته.

ويشكل النهج القائم على الأمن والتنمية أداة مهمة لبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مكافحة الانجذاب إلى الإرهاب. ويمكن للنجاح في هذا المجال، ولا سيما من خلال توظيف الشباب، والقضاء على التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز الحكم الرشيد، أن يقلل من الشعور بالإيذاء الذي يشجع على التطرف وتجنيد الإرهابيين. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي لهذا النهج في تحقيق الأمن والتنمية أن يؤدي بنا إلى النظر إلى أنشطة التنمية من خلال منظور الشواغل الأمنية وحده.

ومن الأهمية بمكان أن تتبع سياسة طويلة الأجل تقوم على الردع والتنمية والحوار من أجل التغلب على الإرهابيين. ويجب أن تركز هذه السياسة على تنمية المناطق التي تخضع لتأثير الجماعات الإرهابية، ومواصلة الحوار مع العناصر المعتدلة نسبيا التي يمكن جذبها للابتعاد عن العنف.

سيادة القانون وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

يؤكد نهج سيادة القانون في مكافحة الإرهاب الحاجة إلى نظام فعال للعدالة الجنائية تدعمه تدابير لإنفاذ القانون تتسم بالمصداقية والقوة. ويشكل توافر القدرة على إنفاذ القانون لإلقاء القبض على الأشخاص وإجراء التحقيقات وتحليل الأدلة أمرا حاسم الأهمية لأي نظام فعال للعدالة الجنائية. ويتطلب هذا النظام تشريعات فعالة، كما يتطلب جمع أدلة بصورة علمية تدعمها مختبرات الطب الشرعي، والنيابة العامة، والتعاون وتبادل المعلومات والتنسيق فيما بين الوكالات. ويشمل هذا إدماج الالتزامات القانونية الدولية ضمن التشريعات الوطنية على أساس الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب التي وقعتها الدول. وهو يتطلب أيضا الحماية الفعالة للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون الذين يتعاملون مع الجرائم الإرهابية، وأسرهم، والقضاة والشهود.

وقد أقرت الدول الأعضاء، في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بأن التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب يجب أن يتم وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية والبروتوكولات ذات الصلة. ويجب على جميع الدول ضمان سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي، بما يتفق مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الدولي الإنساني. فحماية وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ومنعه ليسا هدفين متعارضين، بل يكمل أحدهما الآخر.

التحريض على الإرهاب

يمثل التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية مشكلة متزايدة. فهو يعقد الأمور ويخلق عقبات في جميع أشكال مكافحة الإرهاب تقريبا، بدءا من المراحل التنفيذية والقانونية وحتى مرحلة إعادة التأهيل. ويؤثر التحريض على الإرهاب بجميع أنواعه على العلاقات بين الثقافات وعلى التصورات المتبادلة. ويجب اتخاذ تدابير عملية للتصدي لهذه التحديات. ويشكل تعزيز التسامح، والحكم الرشيد، والشمول أمورا حيوية لمنع الإرهاب. ومع ذلك، فإن الجوانب التعريفية للتحريض، إلى جانب الشواغل التي تستند إلى مبدأ حرية التعبير، تجعل من الصعب معالجة هذه المسألة بطريقة فعالة.

الحوار والتفاهم بين الحضارات والجماعات الثقافية

بالإضافة إلى النُهج السياسية والإنمائية والقانونية، يتطلب أيضا الحل الطويل الأمد لخطر الإرهاب الحوار والتفاهم وسد الفجوات بين مختلف الحضارات والمجموعات الثقافية. ويشكل الحوار وتحسين التفاهم بين الحضارات أمرين مهمين للوقاية من التطرف.

ويجب في أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب أن تُولى الأهمية الواجبة لإيجاد مساحات للحوار ومكافحة الانجذاب إلى الإرهاب. وفي ذلك السياق، يستحق إصلاح السجون ونظم الإصلاحيات وإعادة توجيهها المزيد من الاهتمام. ومن المهم أيضا العمل على هدم المنطق الذي يستخدمه الإرهابيون، ووضع منهجيات عملية لتنفيذ برامج فعالة لعلاج تطرف الإرهابيين. وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومعها تحالف الحضارات والفريق العامل التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب المعني بالحوار والتفاهم ومكافحة الانجذاب إلى الإرهاب، مساهمة إيجابية لتعزيز التفاهم المتبادل بين مختلف الثقافات. ويجب أن تتم الاستفادة بالكامل من أطر الحوار هذه من أجل التقريب بين مختلف الحضارات.

وينبغي تعزيز دور المنظمات الإقليمية والدولية في إيجاد أطر للتعاون وتبادل أفضل الممارسات. ويجب التشجيع على استخدام الترتيبات والوكالات الإقليمية في ضوء الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تساعد على زيادة النهوض بالمستوى الحالي للتعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب.

الشكل

سيعقد الاجتماع على شكل مناقشة مفتوحة برئاسة وزيرة خارجية باكستان. وسيقدم الأمين العام بان كي مون إحاطة إلى المجلس.

المحصِّلة

يمكن أن يعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا يُقِر فيه باستمرار الحاجة إلى اتباع نهج شامل إزاء مكافحة الإرهاب.